

أوراق في السياسات النفطية

عدنان الجنابي*: استراتيجية العراق النفطية - من الحفاظ على الأسعار إلى الحفاظ على السوق



تتخبط الدول المصدرة للنفط في الأوبك بين هدف الحفاظ على الأسعار وهدف الحفاظ على الأسواق. والعراق ضائع بين المسارين ومن دون استراتيجية وطنية واضحة.

إنهيار الإتفاق السعودي- الروسي في تخفيض الإنتاج لدعم الأسعار يأتي في مفترق تاريخي قد يحدد مستقبل النفط خصوصاً والوقود الأحفوري عموماً (الفحم، النفط، الغاز). وفي ضوء تصاعد الضغوط البيئية، تتسارع سياسات الكثير من الدول في الحد من إنبعاثات ثاني

أوراق في السياسات النفطية

أوكسيد الكربون للحدّ من الإحتباس الحراري. وبعد أن كان الكلام في القرن الماضي عن نضوب إنتاج النفط، أصبح الكلام والتحليلات تُجمع على قرب (نضوب الطلب) على النفط.

وفي هذه الأزمة الحالية، سيتحول الصراع بين المنتجين للبقاء في الأسواق عندما يتسطح الطلب على النفط أو ينخفض بالمطلق. هذا بينما تتزايد الإعلانات عن إستكشافات جديدة للنفط التقليدي أو النفط الرملي (Tar sands) أو نفط السجيل (Shale oil) أو النفط الثقيلة مثل نفوط فنزويلا في حزام أورينوكو. فزادت كندا من إحتياطها الثابت إلى ثلاثة أضعاف وأمريكا إلى الضعف وفنزويلا إلى حوالي أربعة أضعاف، فتزايد الإحتياطي الثابت في العالم إلى أكثر من الضعف خلال العشرين سنة الأخيرة بدل أن تنقص بسبب إنتاج قرابة مائة مليون برميل يومياً.

تنقسم مصالح الدول المنتجة إلى قسمين. قسم يضم مجموعة الدول عالية الكلفة في الإنتاج مثل الولايات المتحدة وروسيا وكندا بالإضافة إلى بعض دول الأوبك مثل الجزائر. وقسم لديه الإحتياطي الكبير والكلفة الواطئة.

وعند اشتداد المنافسة على الأسواق تكون الدول ذات الإحتياطي العالي والكلفة الواطئة مثل السعودية والعراق والكويت أقدر على المنافسة في ظل سوق مغرقة بالإنتاج ومترابحة بالاستهلاك.

ليس في مصلحة الدول في المجموعة الثانية إبقاء الأسعار عالية مما يديم أصحاب الكف العالية في السوق. فقد أدت سياسة تقنين الإنتاج للحفاظ على الأسعار بأكثر من (60) دولار للبرميل إلى نمو الإنتاج الأمريكي من حوالي سبعة ملايين برميل يومياً قبل إنتاج نفط السجيل عام 2010 – 2011، إلى أكثر من خمسة عشر مليون برميل يومياً في الوقت الحالي. أي أن المنتجين في أوبك وروسيا فقدوا أسواق حوالي ثمانية ملايين برميل يومياً.

العراق فقد الفرصة التاريخية في رفع إنتاجه إلى أكثر من عشرة ملايين برميل يومياً بسبب تبعيته لقرارات الأوبك، وإنعدام الوضوح الاستراتيجي والطمع في تلبية الإحتياجات الأنية للدولة الريعية الفاسدة المعتمدة كلياً على واردات النفط. فالعراق يملك إحتياطيات لا تقل

أوراق في السياسات النفطية

عن ضعف الإحتياطي المثبت حالياً، خاصةً إذا تم إكمال إستكشاف التراكيب المعروفة والغير مستكشفة بالكامل من خلال الحفر الإستكشافي. ولا يزال النفط العراقي ينتج بكلف لا تزيد على كلف الإنتاج في السعودية والكويت إن لم تكن أقل من ذلك.

عندما تم الإتفاق بين دول الأوبك والدول الأخرى مثل روسيا على تقليل الإنتاج للحفاظ على الأسعار قلت في حينها أن الخاسر الأكبر هو العراق**، لأنه تخلى عن سياسته في التوسع في بالإنتاج، والتزم بتقليص الإنتاج. قد تقل عائدات العراق في الأمد القصير من البيع بأسعار متدنية، ولكن زيادة الإنتاج من خمسة ملايين برميل يومياً إلى أكثر من عشرة ملايين برميل يومياً كان سيوفر عائدات أكثر في الأمد المتوسط والطويل. ولكن الأخطر من ذلك أن إنحسار الطلب وإنهاء عصر النفط سيبقي ثلاثة أرباع الإحتياطي العراقي في باطن الأرض.

تعتمد سوق النفط حالياً على 80% في قطاعات النقل، و15% في الصناعات البتروكيمياوية والبلاستيكية وحوالي 5% لإستعمالات متفرقة. تتسارع حالياً سياسات إنهاء استعمال وسائط النقل المعتمدة على مشتقات النفط. فالإتحاد الأوروبي وضع عام (2040) كموعِد لإنهاء سير مركبات محركات الإحتراق الداخلي (Internal combustion engines) على طرقاتها، وتتعهد دول مثل ألمانيا وبريطانيا إلى بلوغ هذا الهدف عام (2035). وفي نفس الوقت هناك حملات متسارعة للحد من استعمالات المنتجات البلاستيكية.

في هذه الأجواء، من مصلحة العراق دخول المنافسة على الأسواق وزيادة الإنتاج المتسارعة والتي قد تؤدي إلى كبح جماح النفوط الأمريكية والكندية وحتى بعض النفوط الروسية عالية الكلفة. وبدل أن يحدث ذلك حتماً خلال عقد أو عقدين من الزمن تكون بعض الأسواق مثل السوق الأمريكية محمية داخلياً. أو مدعومة سياسات وإتفاقات تجارية مركنتالية مثل سياسات ترامب الحالية، أو مرتبطة بإستثمارات تكاملية مع التصفية والتوزيع.

على العراق أن يدخل باستراتيجية جريئة وطويلة النفس. فطالما كانت الأزمات عوامل مساعدة على قلب الموازين التقليدية. ففرصة العراق حالياً هي رفض عودة الإتفاق السعودي-

أوراق في السياسات النفطية

الروسي للمزيد من تقنين الإنتاج، والعمل بشكل متسارع لزيادة الإنتاج وإيجاد تكامل استثماري تكاملي مع الأسواق، وخاصة في الصين وجنوب شرق آسيا والهند.

(*) رئيس مركز البحوث والدراسات العراقية (مبدع) ورئيس لجنة الطاقة السابق في مجلس النواب العراقي

(**) انظر عدنان الجنابي: الخلاص من الدولة الريعية، 2016 دراسات عراقية. و عدنان الجنابي: إنتاج العراق من النفط، منظور 2040، مركز البحوث والدراسات العراقية.
mobdii.org

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 14 آذار 2020

<http://iraqieconomists.net/>